مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 326، جنيف، 10-24 آذار/ مارس 2016

الوثيقة: GB.326/WP/SDG/1

القسم رفيع المستوى
الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

HL

التاريخ: ٣ آذار/ مارس ٢٠١٦
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

معالجة الآثار التي يخلفّها اللاجئون وغيرهم من الناس النازحين قسراً، على سوق العمل

غرض الوثيقة

تنظر هذه الوثيقة في المسائل التالية: "١" الاتجاهات في حركة اللاجئين وغيرهم من الناس النازحين قسراً الذين يحتاجون إلى مساعدة دولية؛ "٢" فرص تعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي، لاسيما التعاون فيما بين الوكالات؛ "٣" العناصر الأساسية الممكنة لاستجابة شاملة لمنظمة العمل الدولية في مواجهة الآثار على سوق العمل.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية الأربعة.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: هذه الوثيقة مقدمة للنقاش والاسترشاد.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة ظروف العمل والمساواة.

الوثائق ذات الصلة: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ الوثيقة GB.325/INS/17؛ الوثيقة GB.326/POL/1؛ الوثيقة GB.326/POL/2.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً- مقدمة

١. تفاقمت أزمة اللاجئين العالمية بمعدل لم يشهد له مثيل في السنوات الأخيرة، مع ما لذلك من آثار وخيمة وخسائر بشرية غير مقبولة. وإلى جانب المعاناة البشرية الهائلة، كان للأزمة آثار كبيرة على الدول الأعضاء التي استضافت الذين هجّروا من ديارهم، وعلى أسواق العمل الوطنية. وخلّف حجم الأزمة ونطاقها تحديات أمام قدرة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على الاستجابة بسرعة وفعالية، وطرحاً تساؤلات أساسية حول العلاقة بين البعدين الإنساني والإنمائي والبعد المتعلق بسوق العمل في الأنشطة التي تضطلع بها.

٢. وأجرى مجلس الإدارة في دورته ٣٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥)، مناقشة أولى بشأن أزمة اللاجئين العالمية وانعكاساتها على سوق العمل.[١] وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها من استمرار الكارثة البشرية ودعت إلى زيادة حماية الأشخاص المتأثرين بالأزمة. وشددت على ضرورة التمييز بين احتياجات اللاجئين واحتياجات المهاجرين، وسلّمت في الوقت ذاته بالترابط بين الأوساط الإنسانية والإنمائية.

٣. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على التحدي المتمثل في تعزيز فرص العمالة أمام اللاجئين في الدول التي تعاني أصلاً من ارتفاع البطالة والتي تشهد استطالة وجود أعداد كبيرة من اللاجئين فيها. وكنقطة انطلاق، دعت إلى تنسيق وتعاون أكثر وثوقاً وانتظاماً وفعالية بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الإنساني والإنمائي، لاسيما من أجل تعزيز تعاون منظمة العمل الدولية مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأشارت بعض الدول الأعضاء كذلك إلى زيادة التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. بالإضافة إلى ذلك، سلطت الضوء على الدور الرئيسي الذي يؤديه تقرير منظمة العمل الدولية بشأن مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)[٢] والبرنامج الرائد لمنظمة العمل الدولية بشأن الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود، في مواجهة مواطن العجز في العمل اللائق في بلدان المنشأ، إلى جانب أسباب جذرية أخرى للأزمة، بما فيها الأوساط الهشة والخارجة من النزاعات.

٤. وقرر مجلس الإدارة، عند النظر في تحديات الإدارة السديدة على نحو أوسع نطاقاً، أن يجري مناقشة متابعة في دورته ٣٢٦ (آذار/ مارس ٢٠١٦). وعليه، قررت مجموعة الفحص دعوة رؤساء المنظمات الدولية المعنية لتبادل وجهات نظرهم بشأن الآثار التي يخلّفها اللاجئون وغيرهم من الناس النازحين قسراً، على المجتمعات المضيفة وأسواق عملها، ولاستكشاف أساليب من شأنها أن تحسّن دور منظمة العمل الدولية والتعاون فيما بين الوكالات. كما قررت مجموعة الفحص أن تجري مناقشة منفصلة في الدورة نفسها لمجلس الإدارة، حول النتيجة ٩ بشأن "تعزيز سياسات هجرة عادلة وفعالة لليد العاملة"، الواردة في جزء العمالة والحماية الاجتماعية في جدول الأعمال.[٣]

ثانياً- تزايد النزوح القسري العالمي

٥. تزايد عدد الناس النازحين قسراً في العالم تزايداً دليلياً في السنوات الأخيرة، وبلغ ذروته في عام ٢٠١٤ مع قرابة ٦٠ مليون نازح نتيجة الاضطهاد أو النزاعات أو انتشار العنف.[٤] ويشمل هذا العدد أكثر من ١٩ مليون لاجئ وقرابة مليوني طالب لجوء، منهم أكثر من ٤ ملايين نازح قسراً عبر الحدود جراء النزاع السوري. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير الصادرة عن برامج الرصد المعنية إلى أعداد متزايدة من الناس المرغمين على ترك منازلهم بسبب كوارث ذات صلة بالمناخ أو كوارث طبيعية أخرى.

[١] الوثيقة GB.325/INS/17.

[٢] مكتب العمل الدولي: *العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود: مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)*، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦.

[٣] الوثيقة GB.326/POL/2.

[٤] انظر: UNHCR: *World at War, Global Trends 2014*.

٦. بالإضافة إلى ذلك، ما فتئت هذه الأرقام ترتفع وفقاً للتقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي أفادت عن نزوح ما لا يقل عن ٥ ملايين شخص حديثاً في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وتبيّن المؤشرات الأولى أنّ عدد الناس النازحين قسراً سيتجاوز بمراحل ٦٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥.[٥] وفي حين تتوقف الاتجاهات المستقبلية إلى حد بالغ على التطورات السياسية وغيرها من العوامل التي تتخطى نطاق هذه الوثيقة، هناك توقعات باستمرار تدفقات الأشخاص النازحين واحتمال تزايد هذه التدفقات بشكل كبير.

٧. وأدى تزايد حجم ونطاق وتعقد حركات التنقل الجماعية للأشخاص في العالم إلى تزايد الضغوط على النُظم والهيكليات القائمة والمعنية بإدارة الهجرة واللجوء، وعلى اقتصادات البلدان المتأثرة بذلك. أما وقع آثار هذه التدفقات على أسواق العمل الوطنية والمحلية فهو أكثر حدة وسرعة مما كان عليه الوضع في الماضي، وهو يولّد مزيداً من التنافس على العمل متدني المهارات، مما يدفع بالعديد من اللاجئين إلى الانزلاق في الاقتصاد غير المنظم أو قبول العمل من دون أجر. وخلال مناقشات مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، ناشدت الدول الأعضاء أن تكون أهداف العمل اللائق مدرجة على نحو أكثر فعالية في الاستجابة العالمية لمواجهة أزمة اللاجئين بغية التصدي لأبعادها من حيث العمالة غير المنظمة والاستغلال.

ثالثاً- الترابط الإنساني والإنمائي

٨. إنّ دينامية التدفقات المتزايدة للاجئين والأشخاص النازحين قسراً وضعت سلسلة من التحديات المترابطة فيما بينها على رأس البرنامج السياسي الوطني في مختلف أرجاء العالم، وعلى رأس البرنامج السياسي الدولي كذلك. وفي حين قد يكون هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة معالجة المشكلة في مصدرها، مثلاً من خلال استعادة وتدعيم السلم وسيادة القانون في حالات النزاع، هناك رؤية أقل شيوعاً حول كيفية الاستجابة للأعداد الكبيرة للأشخاص الساعين إلى عبور الحدود الوطنية وطريقة التعامل معهم، بما في ذلك نفاذهم إلى أسواق العمل، ما أن يتواجدوا على الأراضي الوطنية.

٩. وفي حين تجري على نطاق واسع مناقشة التقاسم المنصف للجهود المطلوبة لمواجهة التحديات التي تطرحها أزمة اللاجئين وضرورة تحقيق المزيد من التعاون الدولي من أجل تحديد استجابة عالمية ومسؤوليات كل جهة، فإنّ واقع الأمر أنّ الاستجابات الوطنية تختلف بشكل كبير، سواء نتيجة قرارات مستنيرة تتخذها الحكومات المعنية أو من باب الصدفة نتيجة الظروف. وقد اتخذ عددٌ من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية تدابير استثنائية لاستقبال أعداد كبيرة جداً من اللاجئين نسبة إلى عدد سكانها المحليين، وقد سمحت لهم بنفاذ مشروط إلى أسواق العمل لديها أو هي في طور السماح لهم بذلك.

١٠. وفي هذا السياق، تزايد إقرار المجتمع الدولي بضرورة تعزيز الرابط بين المساعدة الإنسانية والأبعاد الإنمائية للاستجابة الشاملة لأزمة اللاجئين. ويتجلى ذلك في الأنشطة الدولية الواردة في الملحق، التي استُهلت منذ تموز/ يوليه ٢٠١٥ والتي شاركت فيها منظمة العمل الدولية. وتحتل الوظائف موقعاً استراتيجياً عند تقاطع هذين البعدين وتشكل أولوية بالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم. وبالتالي، تضمن مؤتمر المانحين لسوريا، الذي انعقد في لندن في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٦، حلقة مواضيعية بشأن الوظائف والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى جلسة بشأن الحماية الإنسانية وجلسة بشأن التعليم. وشارك المدير العام في الحلقة المذكورة وشدد على الدور الرئيسي لمشاركة سوق العمل في السياسات الرامية إلى إدماج اللاجئين والأشخاص النازحين قسراً. كما استرعى الانتباه إلى حافظة المشاريع المقترحة بالنسبة إلى المسائل التي وضعتها منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالأنشطة في الأردن ولبنان وتركيا ومصر، والتي لا تزال من دون تمويل وتبلغ أكثر من ٥٠ مليون دولار.

[٥] انظر: UNHCR: *Mid-Year Trends 2015*.

رابعاً- نحو استجابة شاملة ومتعددة الأطراف وتعريف دور منظمة العمل الدولية فيها

١١. إنّ حجم أزمة اللاجئين الراهنة وخطورتها وتعقدها وطبيعتها المستمرة تتطلب من المجتمع الدولي أن يجدد جهوده لتذليل الصعوبات التي تطرحها الأزمة، من خلال إرساء استجابة موحدة ومتسقة ومناسبة للمهام المتمثلة في حماية ملايين الأشخاص المتضررين وإعادة توطينهم وإدماجهم. ولا بد من إيلاء اهتمام مباشر ومتضافر لمساعدة البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين والأشخاص النازحين قسراً والحؤول دون أن تنوء تحت حمل الآثار الاقتصادية والسياسية جراء ذلك. وهذه الحاجة على أمسّها نظراً لظروف العمالة الصعبة في الغالب والسائدة أصلاً في البلدان المضيفة.

١٢. وفيما يتعلق بالنظام متعدد الأطراف، سوف تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ حول كيفية التصدي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وسوف يستند الاجتماع إلى مشاورات جرت خلال مؤتمر المانحين لسوريا وإلى حصيلة مؤتمر تدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى عقده في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٦ لجمع تعهدات بشأن إعادة توطين الأشخاص النازحين جراء الأزمة السورية، وإلى المؤتمر الإنساني العالمي المزمع عقده في اسطنبول في ٢٣ و٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٦. وسوف يعد الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً وتوصيات عن كيفية تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة بحلول شهر أيار/ مايو ٢٠١٦، تقدم منظمة العمل الدولية مع منظمات أخرى إسهامات فيها.

١٣. وسوف تتلقى الإجراءات قيد الإعداد تحضيراً لاجتماع الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر، الدعم من خلال استمرار العمل في المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، التابعة للأمم المتحدة، والتي ترأستها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٤ وتشارك فيها بنشاط في تحديد أساليب تعزيز التعاون فيما بين الوكالات بشأن أزمة اللاجئين. ويشمل ذلك توفير المشورة للحكومات في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لمواجهة المسائل المتعلقة باللاجئين في عمليات تخطيط التنمية الوطنية لديها. وفي الروح نفسها، تقوم الآن منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعراض مذكرة التفاهم لعام ١٩٨٣ والبيان المشترك لعام ٢٠٠٤ بهدف توطيد التنسيق في توسيع وتعزيز عمليات التدخل المتعلقة بسوق العمل وسبل العيش لصالح اللاجئين. وعلى هذه الخلفية من المبادرات الطارئة والمؤسسية، تواجه منظمة العمل الدولية تحدياً يتمثل في تحديد وتنفيذ مساهمتها على السواء في المجهود العام متعدد الجنسية ومن خلال خبرتها الذاتية والخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء. ومنظمة العمل الدولية نشطة أصلاً في هذين المجالين، وهي على استعداد للقيام بالمزيد إذا أصبح التمويل متاحاً ومتى تحقق ذلك.

١٤. وعلى سبيل المثال، تنفذ منظمة العمل الدولية مشروعاً في تركيا للمساعدة على رصد أثر تنظيم جديد يمنح تراخيص العمل للسوريين المسجلين لدى الحكومة وغيرها من الجهات بموجب حماية مؤقتة. ويشمل ذلك تحديد فرص العمالة للسوريين والمجتمعات المضيفة على السواء ومشاركة أصحاب العمل ونقابات العمال والسلطات العامة وتدريب مزودي الخدمات.

١٥. ويساعد هذا المشروع على تسليط الضوء على المجالات التي يمكن فيها لمنظمة العمل الدولية أن تأتي بقيمة مضافة ومعارف متخصصة فيما يتعلق بالتحديات التي قد تجد المجتمعات المضيفة نفسها مضطرة للتصدي لها. وتشمل هذه التحديات ما يلي: تحديد شروط وصول اللاجئين إلى أسواق العمل في البلد المضيف، والتي تلبي أيضاً احتياجات المجتمعات المضيفة والقوى العاملة المحلية؛ الاعتراف بالمهارات ومواءمتها وتطويرها؛ تنمية المنشآت؛ السلامة والصحة المهنيتان؛ مكافحة السمة غير المنظمة؛ حماية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ برامج الاستثمار كثيفة العمالة.

١٦. وكما جرت عليه العادة، توفر معايير العمل الدولية إطاراً معيارياً لا غنى عنه لعمليات التدخل؛ وتكتسب المشاركة النشطة للهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وإذا كان الوصول إلى أسواق العمل هو على الأرجح السبيل الوحيد الأكثر أهمية لإدماج اللاجئين في المجتمعات التي يجدون فيها الملاذ، عندئذٍ يشكل أصحاب العمل ونقابات العمال العوامل الإنسانية الحيوية لمثل هذا الإدماج. وقد أظهروا، على مر التاريخ، قدرتهم على الاضطلاع بتلك المسؤولية، وما من شك في أن الفائدة، كل الفائدة، تستمد من وضعهم في أفضل موضع للقيام بذلك مرة أخرى.

خامساً- تعليقات ختامية

١٧. توفر مناقشة هذا الجزء رفيع المستوى أمام مجلس الإدارة فرصة للاستناد إلى المناقشة التي أجراها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ ولإرساء توقعاته بشأن نشاط منظمة العمل الدولية حول مسألة سياسية عالمية مهمة. وهو إذ يقوم بذلك، يأخذ بعين الاعتبار وجود مناقشة منفصلة بشأن "تعزيز سياسات هجرة عادلة وفعالة لليد العاملة" على جدول أعماله. وعلى وجه الخصوص، وبفضل دعم مجموعة ممثلي الجهات الفاعلة الرئيسية من النظام متعدد الأطراف، سيحظى مجلس الإدارة بموقع جيد يخوّله بلورة وجهات نظره في سياق الاستجابة الدولية الأوسع نطاقاً لأزمة اللاجئين العالمية.

١٨. ومن شأن وجهات النظر التي أعرب عنها مجلس الإدارة أن ترسم معالم الأنشطة المستقبلية لمنظمة العمل الدولية، في إطار ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة أمامها.

الملحق

الأنشطة الدولية المتصلة بأزمة اللاجئين العالمية، ٢٠١٥-٢٠١٦

المنظمات	التواريخ	النطاق الجغرافي	النشاط
منظمة العمل الدولية	تموز/ يوليه ٢٠١٥	الشرق الأوسط وتركيا	إنّ الحوار الإقليمي بشأن أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر، المنعقد في اسطنبول، تركيا، ٢٨-٢٩ تموز/ يوليه ٢٠١٥، تطرق إلى المسألة المعقدة بشأن الإدماج في سوق العمل وشدد على الأهمية الكبرى لنهج يجمع "الحكومة بكاملها" والشركاء الاجتماعيين.
الأمم المتحدة	أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥	العالم	حدث جانبي رفيع المستوى بشأن "تعزيز التعاون في مجال الهجرة وتحركات اللاجئين من منظور خطة التنمية الجديدة"، جرى تنظيمه في نيويورك في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.
مبادرة نانسن	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥	العالم	تشاور عالمي بشأن خطة حماية الأشخاص النازحين والعابرين للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، جرى تنظيمه في جنيف في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وركز الانتباه على النزوح جراء الكوارث، بما في ذلك الهجرة عبر الحدود وآثارها على أسواق العمل.
المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥	العالم	القمة الثامنة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المعقودة في اسطنبول، تركيا، ١٤-١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، تطرقت إلى مسألة الهجرة القسرية للمرة الأولى.
المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	العالم	ورشة عمل بشأن "إدماج اللاجئين وغيرهم من المجموعات البشرية"، جرى تنظيمها في جنيف، ٣-٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، نظرت في الانعكاسات السياسية لعمليات الإدماج هذه.[٦]
الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	أفريقيا/ الاتحاد الأوروبي	قمة بشأن الهجرة، نُظمت في فاليتا، ١١-١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، وصدر عنها إعلان وخطة عمل شددا على أهمية تعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، لاسيما من خلال استحداث الوظائف للشباب.
منظمة العمل الدولية/ البرلمان الأوروبي	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	الاتحاد الأوروبي	ورشة عمل بشأن "إدماج اللاجئين في أسواق عمل الاتحاد الأوروبي: انتهاز الفرص - التصدي للتحديات"، جرى تنظيمها في بروكسل في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، خلصت إلى أنّ الإدماج في سوق العمل هو من بين أكثر الطرق فعالية لتسهيل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في البلدان المضيفة.

[٦] ترد القائمة الكاملة للأعضاء في المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين، على الموقع التالي: https://igc.ch.

المنظمات	التواريخ	النطاق الجغرافي	النشاط
الأمم المتحدة	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	العالم	اجتماع غير رسمي بشأن سبل اعتماد نهج شامل للاستجابة الإنسانية لمواجهة أزمة اللاجئين العالمية، عقد في نيويورك في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ خلال الجمعية العامة.
الأمم المتحدة	تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	العالم	اجتماع الجلسة العامة بشأن التوعية العالمية حول مآسي المهاجرين غير النظاميين في حوض المتوسط، مع التشديد بشكل خاص على طالبي اللجوء السوريين، عقد في نيويورك في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ خلال الجمعية العامة، وبحث الأزمة السورية وتأثيرها الهيكلي على البلدان المضيفة وأكد على الحاجة إلى رابط أوثق بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي.
الأمم المتحدة	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	العالم	طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد ويقدم تقريراً يرسي التوصيات بشأن أساليب التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بحلول أيار/ مايو ٢٠١٦، وقررت عقد اجتماع عام رفيع المستوى حول هذا الموضوع في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.[٧] وفي هذا الصدد، قام الأمين العام بتعيين مستشار خاص بشأن القمة معني بمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.
المنتدى الاقتصادي العالمي	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦	العالم	الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، المعقود في دافوس، سويسرا، ٢٠-٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، شدد على أهمية إدماج اليد العاملة عند معالجة أزمة الهجرة واللجوء العالمية.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦	العالم	مؤتمر رفيع المستوى بشأن إدماج المستفيدين من الحماية الدولية، عقد في باريس في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، وركز على التحدي المتمثل في تحسين نُظم وهيكليات الإدماج لصالح طالبي اللجوء، بما في ذلك إدماجهم في أسواق العمل، وفي الوقت نفسه معالجة احتياجات الحماية المتزايدة.
الأمم المتحدة	شباط/ فبراير ٢٠١٦	العالم	انعقد مؤتمر المانحين لسوريا في لندن في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٦ باستضافة الأمم المتحدة وحكومات المملكة المتحدة وألمانيا والنرويج والكويت. وكان هناك موضوع أساسي ألا وهو التنمية الاقتصادية مع التشديد على التحديات السياسية التي يطرحها إدماج اللاجئين في أسواق عمل البلدان المضيفة.

[٧] انظر الوثيقة A/70/L.34.